110 سلسلة محاضرات الإمارات

أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

هيئة التحرير

عايدة عبدالله الأزدي — رئيسة التحرير
حامد الدبابسة
محمود خيتي

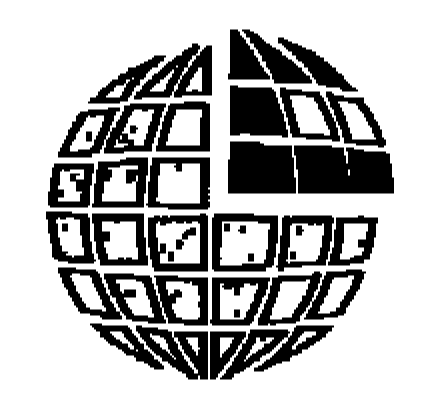
سلسلة محاضرات الإمارات

- 110 -

أستراليا والشرق الأوسط:

لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 3 كانون الثاني/ يناير 2007

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2007

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-00-900-9

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

لم تُعط الدول العربية عبر السنين الكثير من الانتباه لأستراليا برغم أهميتها، كما لا يُعرف الكثير في عالمنا العربي عن سياستها الشرق أوسطية. وهذا يعود إلى عدد من الأسباب؛ من أهمها: توجه العالم العربي التقليدي بشكل شبه كلي نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، والاعتقاد بأن أستراليا ليست دولة ذات أهمية. ولكن التراجع، والانحياز الكبير في سياسة الحكومة الأسترالية، ونمو العلاقات التجارية معها، وتصاعد الدور الذي تلعبه في منطقة جنوب المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، والعولمة، كل ذلك بدأ يدفع العالم العربي لإعطائها اهتماماً أكثر.

لا تمر مناسبة يتم التطرق فيها إلى الشرق الأوسط، من دون أن يكرر جون هاوارد، رئيس الوزراء الأسترالي، وأليكساندر داونر، وزير الخارجية، أن أستراليا «مؤيد صلب لإسرائيل Australia is a staunch supporter of Israel»؛ لذلك أود في هذه المحاضرة أن أستعرض سياسة أستراليا الشرق أوسطية، ودور اللوبي الإسرائيلي، ووضع الجالية العربية، ومسببات الانحياز الأسترالي إلى جانب إسرائيل، وكيفية معالجة هذا الانحياز.

خلفية تاريخية

يمكن تقسيم مسيرة سياسة أستراليا الشرق أوسطية إلى عدد من المراحل، بدءاً من الفترة التي كانت فيها مستعمرة بريطانية، وهي المرحلة التي استمرت منذ اكتشفها الكابتن كوك ورست سفينته "إنديفار" على شواطئها عام 1770، إلى يوم حصولها على نوع من الاستقلال والحكم الذاتي وتشكيل

الفيدرالية الأسترالية أوائل عام 1901؛ ومن ثم بدأت مرحلة جديدة بتبني موقف يتحالف وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط. هذه العلاقة المتأثرة بالسياسة البريطانية ـ الأمريكية، هي التي تسيطر حتى اليوم على سياسة أستراليا الشرق أوسطية، مع أنها لا تتلاءم بالضرورة ومصالحها الذاتية.

لقد تم أول احتكاك مباشر لأستراليا بالعالم العربي عام 1885، عندما أرسلت وحدات عسكرية لدعم القوات البريطانية التي كانت تواجه الانهزام أمام مقاومة ثورة محمد أحمد بن السيد عبدالله، الملقب بالمهدي. وقد عدّ ذلك اليوم "يوماً تاريخياً"، وأُعلن عطلة عامة؛ كونه سجل أول اشتراك لقوات أسترالية في حرب إمبريالية. ومنذ ذلك التاريخ، شاركت أستراليا في جميع الحروب الغربية على الأرض العربية. فقد شاركت في الحرب العالمية الأولى ضد الحكم العثماني في مصر وسوريا والأردن، وضمن القوات التي زحفت مع الجنرال اللنبي على مدينة القدس في كانون الأول/ ديسمبر 1918؛ إذ اشترك ضمن ما يسمى "حملة فلسطين" أكثر من 17,000 من القوات الأسترالية، قتل منهم 1,400 شخص، تنتشر قبورهم في عدد من المدن الفلسطينية من القدس إلى غزة ودير البلح. وأرسلت أستراليا قواتها مرة أخرى عام 1939 لحراسة قناة السويس بالاشتراك مع البريطانيين حتى عام 1942، وقاتل جيشها في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا في الحرب العالمية الثانية.

خلال أزمة السويس عام 1956، كانت أستراليا ضمن الدول القليلة التي أيدت العدوان الثلاثي، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بمصر، وطالبت

الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي عليها، وتبنت مطالب إسرائيل لاستعمال قناة السويس للملاحة الإسرائيلية. وقد كشفت وثائق سرية رُفِعَ الحظر عنها قبل سنوات عن أن رئيس الوزراء في ذلك الوقت مينزيس (1949 – 1966)، لم يكتف فقط بتحريض بريطانيا على شن الحرب على مصر، بل عرض أيضاً إرسال قوات أسترالية للاشتراك معها في ذلك العدوان. وأيدت أستراليا عام 1958 الموقف الأمريكي ـ البريطاني لإرسال قوات إلى لبنان والأردن.

كما اشتركت أستراليا في حربي الخليج ضد العراق عام 1991 وعام 2003؛ إذ كانت القوات الأسترالية ثالثة كبرى القوات بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وجدير بالملاحظة أن أستراليا أرسلت خيرة وحداتها العسكرية المعروفة بـ(SAS)، وهذه القوات هي التي أطلقت الرصاصة الأولى في الحرب، وكان الهدف الرئيسي لها هو تدمير قواعد صواريخ سكود العراقية الموجهة باتجاه إسرائيل. واشتركت قواتها البحرية في فرض الحصار العسكري على العراق من عام 1991 حتى عام 2003، ولما تزل قواتها موجودة حتى الآن في العراق. ويمكن أن نقول بناءً على تقويم السياسة الأسترالية الشرق أوسطية: إن اشتراكها حتى في قوات المراقبة الدولية للفصل بين العرب وإسرائيل في صحراء سيناء وهضبة الجولان، يأتي من منطلق حماية إسرائيل ومصالحها العدوانية، لا الحقوق العربية.

دور أستراليا في خلق الكيان الإسرائيلي في فلسطين

لعبت أستراليا دوراً رئيسياً في خلق الكيان الإسرائيلي في فلسطين، من خلال الدور الذي قام به هيربيرت إيفات Herbert Evatt وزير خارجيتها

(من حزب العمال)، الذي كان مقرباً إلى بعض رجال الأعمال اليهود، فقد ترأس لجنة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (يونيسكوب UNSCOP) التي شُكلت من ممثلي إحدى عشرة دولة في 15 أيار/ مايو 1947، وهي اللجنة التي أوصت بقرار تقسيم فلسطين؛ لإتاحة إنشاء دولة يهودية على الأرض العربية.

كما لعبت أستراليا دوراً فاعلاً لقبول إسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة التي ترأس جمعيتها العامة أيضاً وزير خارجيتها إيفات. وكانت أستراليا في ظل حكومة شيفلي Chifley أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل بشكل "كامل وشرعي" (de–jure)، وذلك بعد ساعات قليلة من قيامها، في الوقت الذي لم تعترف فيه حتى الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل إلا اعترافاً هو "اعتراف بالواقع" (de–facto). لقد ذكر ماركس فريليك، رئيس المنظمة الصهيونية في أستراليا، في مذكراته التي نشرت عام 1967 بعنوان: *Zion in Our Time: Memoirs of an Australian Zionist* (صهيون في عصرنا: مذكرات صهيوني أسترالي) أنه عندما سأل الدكتور إيفات، وزير الخارجية: لماذا استعملت الحكومة تعبير "اعتراف كامل"؟ أجابه: لأنه «لا يوجد شيء أكثر من كامل». وقال إيفات في مؤتمره الصحفي بعد عودته من رئاسة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة: إن «أهم لحظة خلال ترؤسي للجمعية العامة كانت عندما تم إقرار عضوية الدولة الجديدة، إسرائيل، في المنظمة الدولية»، وعندما سئل عن الدور الذي قام به تجاه قيام دولة إسرائيل، قال: إنه يعد أنه لم يفعل إلا الواجب.

وقد عبر موشي شاريت، أول وزير خارجية لإسرائيل، عن الدور المهم الذي لعبته أستراليا في خلق الكيان الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين، في

رسالة أرسلها إلى نظيره الأسترالي إيفات عام 1949، قال له فيها: «إننا مدينون بعمق للوفد الأسترالي؛ لتأييده المثابر الراسخ لقضايانا، كما أننا ممتنون بشدة للدور الحاسم الذي قمتم به»، وأرسلت الوكالة اليهودية رسالة له في شهر كانون الثاني/ يناير من العام نفسه تشكره فيها على جهوده في الأمم المتحدة في الدفاع عما أسمته "الحقوق اليهودية".

برغم اقتراف إسرائيل والعصابات الإرهابية اليهودية في الأربعينيات عشرات المذابح الجماعية (أكثر من 36 مذبحة)، وارتكابها القتل، والعدوان الوحشي ضد الآمنين العزل، والتطهير العرقي الذي شرد من خلاله أكثر من 70٪ من الشعب الفلسطيني، وخرقها قرار التقسيم رقم 181، باحتلال 78٪ من مساحة فلسطين عوضاً عن 56٪ التي حددها القرار للدولة اليهودية، ورفضها تطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 194 الذي يطالبها بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض لهم، وخرقها الفاضح جميع الشرائع والقوانين الدولية وحقوق الإنسان؛ كل ذلك لم يردع أستراليا عن دعم قيام إسرائيل وتأييدها والاعتراف بها من دون أي حسبان لخيانة بريطانيا للعهود التي أعطتها العرب مقابل تحالفهم وإياها، أو امتنان لوقوفهم إلى جانبها وإلى جانب الحلفاء في الحربين العالميتين.

أضف إلى ذلك أن أول دولة أقامت أستراليا علاقات دبلوماسية بها في الشرق الأوسط، وأول سفارة افتتحتها في المنطقة لم تكن مع أي دولة عربية، وإنما مع إسرائيل في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1949.

إن الدور الذي لعبته أستراليا في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، يحملها مسؤولية تاريخية وأخلاقية تجاه الشعب

الفلسطيني. ولكن من المؤسف أن نجد أن أستراليا لا تتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية هذه. لا، بل تستمر عبر السنين في دعمها الاحتلال والعدوان والخروقات الإسرائيلية وتشجيعها لها.

السياسات الشرق أوسطية للحكومات الأسترالية المتعاقبة

بدأت في الستينيات مرحلة تتبلور فيها سياسة شبه مستقلة، متأثرة بمصالح أستراليا التجارية مع الدول العربية. وفي أوائل السبعينيات حصل تغيير رئيسي بعد فوز حزب العمال بزعامة جوف ويتلام (1972–1975) وانتهاجه سياسة الانفتاح، وإقامته علاقات دبلوماسية بعدد من الدول العربية، وتبنيه "سياسة شرق أوسطية متوازنة Evenhanded Middle East policy"، ولكن توجه حكومة ويتلام التدريجي لتطبيق سياسة أسترالية مستقلة ومتوازنة تم وقفه؛ نتيجة عودة حزب الأحرار إلى الحكم بقيادة مالكولم فريزر (1975–1983)، الذي أعاد سياسة أستراليا إلى تبني موقف أكثر ميلاً إلى إسرائيل.

بعد عودة حزب العمال إلى الحكم بقيادة بوب هوك (1983 - 1996)، اضطرت الحكومة؛ بسبب ضغط تيار معتدل داخل الحزب، إلى إجراء إعادة تقويم لسياسة أستراليا تجاه الشرق الأوسط، فاعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة إن «أراد ذلك»، وعدت المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967 «غير قانونية وعقبة أمام السلام»، وفتحت باب الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال السفارات الأسترالية في الخارج، عدت المنظمة طرفاً من أطراف الصراع،

ووضعت شرطاً للاعتراف بها هو اعتراف المنظمة «بحق إسرائيل في الوجود، والاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و338، ونبذ الإرهاب». كما تبنت الموقف الأوربي تجاه الشرق الأوسط في المحافل الدولية.

وبرغم هذا الموقف المعتدل، قدم بوب هوك، رئيس الوزراء المعروف بتعاطفه الكبير وإسرائيل، خدمات هائلة لها، ودفع أستراليا إلى موقف شبه متحالف وإياها، تبنت من خلاله الكثير من القضايا الإسرائيلية، ونشطت بالنيابة عنها دولياً كما سوف نرى. كما عزز مكانة اللوبي الإسرائيلي ونفوذه في أستراليا؛ إذ نجح هذا اللوبي هو نفسه أول مرة في جعل الحكومة والمعارضة تتباريان في إظهار التأييد لإسرائيل. ويلاحظ هنا الإشارة إلى أن الصحف الأسترالية، قد نقلت عن بوب هوك قوله في 16 شباط/ فبراير 1974: لو كان رئيس وزراء إسرائيل خلال حرب عام 1973 لألقى القنبلة الذرية على العرب.

برغم وجود انحياز في سياسة جميع الحكومات الأسترالية السابقة إلى جانب إسرائيل ومواقفها، فإنها كانت تحاول إظهار بعض الاعتدال في مواقفها، وخصوصاً في المحافل الدولية. ولكن منذ وصول حزب الأحرار الحالي إلى الحكم عام 1996 تغير هذا الوضع، وبدأ تراجع كبير، وانحياز أقوى مما كان عليه إلى جانب إسرائيل.

سياسة الحكومة الأسترالية الحالية تجاه الشرق الأوسط

تتبنى الحكومة الأسترالية الحالية سياستين مختلفتين تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي: سياسة على الورق تحاول أن تظهر من خلالها

وكأنها معتدلة، وسياسة تمارسها، وهي سياسة منحازة كلياً وبشكل صريح إلى جانب إسرائيل، بالإضافة إلى سياسة تحريضية في جوهرها ضد الحقوق العربية والإسلام والمسلمين.

إن ما يميز الحكومة الأسترالية الحالية عن غيرها من الحكومات السابقة هو سيطرة موقف أيديولوجي متطرف على مواقفها وسياستها التي كثيراً ما يطفو عليها طابع معاد، عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ وتتسم بالتمييز في مواقفها تجاه العرب والمسلمين عن غيرهم. فمثلاً ما يفتأ المسؤولون الأستراليون يحمّلون رؤساء الجالية الإسلامية والأئمة مسؤولية كل عملية إرهابية، ويطالبونهم بإدانتها علناً، ولكنهم لا يقومون بذلك عندما يتعلق الموضوع بديانات أخرى، ولا يحمّلون رؤساء الجاليات ورجال الدين المسيحيين واليهود مسؤولية العمليات الإرهابية التي يقوم بها مسيحيون ويهود، ولا يطالبونهم بإدانتها علناً. هذه السياسة هي التي تطفو حالياً بشكل عام على مجمل مواقف الحزب الحاكم، من جون هاوارد رئيس الوزراء إلى نائبه بيتر كوستيلو وزير المالية، وأليكساندر داونر وزير الخارجية، وغيرهم.

وتدور التصريحات التي يدلي بها هاوارد وداونر ويرددانها، حول المشكلة في الشرق الأوسط، بأن «العرب هم من يعتدي على إسرائيل، وبأن إسرائيل تدافع عن نفسها ووجودها»، وبأن «إسرائيل تريد السلام ولكن العرب يريدون تدميرها»، وبأنها «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وسط حكومات إما ملكية إقطاعية متسلطة، وإما ديكتاتورية مستبدة».

وفي أعقاب تقديم منظمة التحرير الفلسطينية التنازلات الكبيرة من أجل السلام وتوقيع اتفاقية أوسلو، تراجع موقف الحكومة الحالية عندما

فازت بالحكم بدل أن يتقدم؛ وذلك من الاعتراف غير المشروط بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، إلى اعتراف مشروط يضع التوصل إلى هذا الحق في يد إسرائيل؛ وذلك كما يأتي: «تقر (Acknowledge) الحكومة بأن موضوع حق تقرير المصير للفلسطينيين، والشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك احتمال الدولة المستقلة، يعتمد على المباحثات النهائية بين الأطراف المعنية مباشرة».

وبعد إعلان الرئيس بوش تأييد الولايات المتحدة الأمريكية إقامة دولة فلسطينية، رددت الحكومة الأسترالية أن الحل يعتمد على إقامة دولتين: فلسطين وإسرائيل، تتعايشان جنباً إلى جنب ضمن حدود «آمنة ومعترف بها»، ولكن من دون أي إشارة من قريب أو بعيد إلى قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 181 الذي أيدته، ونشطت بين الدول لتبنيه، وفرضته على الشعب العربي الفلسطيني، أو قرارَي 242 و338، تلك القرارات التي مارست أستراليا ضغوطاً كبيرة على الفلسطينيين والحكومات العربية للاعتراف بها. كما لا يوجد إلى الآن أي تصريح أو بيان أو وثيقة تحدد بها أستراليا ما يسمى "الحدود الآمنة" التي تنادي للاعتراف بها، وهذا يشير إلى أنها تترك لإسرائيل تحديد هذه الحدود من خلال الاحتلال والعدوان.

لقد أيدت الحكومة الأسترالية خريطة الطريق، ورحبت بمشروع السلام العربي الذي أُصدر عام 2002، ولكنها لم تطالب إسرائيل بقبول المشروع العربي، عادتها بمطالبة الدول العربية عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

وبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات، كتب داونر، في مقال نشرته جريدة سيدني مورنينج هيرالد *Sydney Morning*

Herald بتاريخ 2 آذار/ مارس 2006 بعنوان «الدرس الواضح لحماس: مع النصر في الانتخابات تأتي المسؤولية» أن «سياسة أستراليا تجاه حماس صلبة وذات مبدأ. حماس كلها وضعت على قائمة الإرهاب في أستراليا، وضد القانون أن تقدم أستراليا أي دعم لها. يمكن تشكيل حكومة ائتلافية بين حماس وآخرين. ولكن، من الممكن أن تلعب حماس دوراً مركزياً أكثر؛ ومن أجل أن يكون لها صفة شرعية في الحكومة في الأراضي الفلسطينية وفي مسيرة السلام في الشرق الأوسط، يجب على حماس أن تتبنى موقفاً أساسياً، وهو التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل... إن أي أمل - لكي يكون هناك دور حقيقي لحماس في مسيرة السلام - هو أن تقوم بتغيير ميثاقها». وكانت الحكومة الأسترالية قد أصدرت عام 2003 قوانين عدّت فيها حماس وحركة الجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى وحزب الله منظمات إرهابية يحظر التعامل وإياها. ولكنها لم تضع الحركات الإرهابية والاستعمارية اليهودية على هذه القائمة، ولم تمنع التعامل وإياها.

أما على المستوى الدولي، فقد تراجع موقف أستراليا من تبني الموقف الأوربي تجاه الشرق الأوسط، إلى تبني موقف الولايات المتحدة الأمريكية، لا، بل التنافس وإياها والتباهي بأنها أكثر تأييداً لإسرائيل منها، كما عبر عن ذلك رئيس الوزراء ووزير الخارجية في عدد من المناسبات.

ومن ملامح هذا التراجع في سياسة الحكومة الأسترالية: تصويتها ضد عقد اجتماع للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة؛ لبحث خرق إسرائيل للاتفاقية، وتصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد القرار الذي طلب إلى محكمة العدل الدولية تقديم رأي استشاري بخصوص الحائط العنصري

الذي تبنيه إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. كما شذت عن جميع الدول الأوروبية في تصويتها على قرارات مهمة أخرى، متعلقة بالحقوق الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي صادرة عن جميع المنظمات الدولية؛ مثل: رفض تأييد القرارات التي تدين بناء المستعمرات وخرق إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني وغير ذلك. فأستراليا الآن ضمن مجموعة من ست دول أو سبع، تشمل: إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية و"دول موز" فاسدة؛ مثل: مايكرونيزيا، وبالاو، والمارشال آيلاندز، هي التي تصوت ضد قرارات هيئة الأمم المتحدة التي تدين الاحتلال والجرائم الإسرائيلية؛ ومن أمثلة ذلك: تصويت أستراليا في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، ضمن مجموعة من سبع دول ضد قرار الأمم المتحدة الذي يدين مذبحة بيت حانون في غزة، مقابل 156 دولة أيدت القرار.

ولكن الأخطر من ذلك ما كشف عنه وزير الخارجية الأسترالي في خطاب ألقاه أمام "منظمة الصندوق الإسرائيلي الموحد" في مدينة سيدني بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ذكر فيه: أن الحكومة الأسترالية لا تكتفي في تصويتها ضد القرارات التي تدين إسرائيل، بل تمارس أيضاً الضغوط، وتبذل الجهود لدى الدول الأخرى؛ لكي تنحو منحى أستراليا في التصويت ضد أي قرار يدين إسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية. وأضاف: أن «دعم أستراليا لإسرائيل هو دعم كامل وغير مشروط». وفي خطاب آخر ألقاه في المنظمة الصهيونية الأسترالية أواخر عام 2004 بمناسبة تسلمه "جائزة القدس؛ بوصفه "صديقاً مميزاً لإسرائيل"، قال: إن أستراليا أكثر تأييداً لإسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنها سوف تصوت

ضد أي قرار في الأمم المتحدة يوجه النقد لإسرائيل، ولو اضطرت أستراليا «أن تكون بذلك الدولة الوحيدة في العالم» التي تتخذ هذا الموقف. وكان جابي ليفي، السفير الإسرائيلي في أستراليا، أكد في مجلة أخبار اليهود الأستراليين *Australian Jews News* الأسبوعية بتاريخ 26 كانون الأول/ ديسمبر 2003، هذا الموقف الأسترالي المتشدد إلى جانب إسرائيل قائلاً: «إن العلاقات بين أستراليا وإسرائيل قد رُقّيت إلى درجة عليا؛ بسبب تأييد الحكومة والمعارضة، والتصريحات التي يدلي بها رئيس الوزراء هاوارد، ووزير الخارجية داونر، والتي هي أكثر تأييداً لإسرائيل حتى من الولايات المتحدة الأمريكية». وسجل مجلس السفراء العرب هذا التحيز الذي يتجاوز الموقف الأمريكي، في المفكرة التي رفعها إلى الحكومات العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 16 آذار/ مارس 2004.

لم يصدر عن الحكومة الأسترالية منذ وصولها إلى الحكم في السنوات العشر الأخيرة أي إدانة للعدوان والخرق الشنيع اللذين ترتكبهما إسرائيل ضد فلسطين ولبنان وسوريا والمسيرة السلمية والاتفاقات الموقعة، وما تقوم به من قتل واغتيال وخطف وقصف وتدمير ومصادرة أراض وبناء مستوطنات وعقوبات جماعية، ولكنها أصدرت في الوقت نفسه الكثير من بيانات الإدانة ضد الفلسطينيين وقتل المدنيين الإسرائيليين.

كما لم يسبق أن أيدت أستراليا حق الشعب العربي الفلسطيني في النضال ضد احتلال أرضه والتطهير العرقي والعنصرية وجرائم الحرب التي تمارس ضده، ولم يسبق أن طالبت إسرائيل بوقف انتهاك القوانين والشرائع الدولية وخرقها الشنيع لحقوق الإنسان، ولم تُصدر في تاريخها كلمة واحدة إيجابية

بحق كل النضال السلمي الذي خاضه الشعب الفلسطيني عبر السنين، ومواجهة السلطات الإسرائيلية نضاله السلمي بالعنف والقتل والعقوبات الجماعية. ولكن كل ما نسمعه منها هو تغنيها بما يسمى الديمقراطية الإسرائيلية، ووصفها للمقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وترديدها العبارات التي يستعملها اليمين الإسرائيلي المتطرف.

لا تغض الحكومة الأسترالية النظر عما تقوم به إسرائيل فحسب، ولكنها تجهد أيضاً في محاولاتها لإيجاد التسويغات للعدوان والإجرام الإسرائيليين والدفاع عنهما، وتشترك واللوبي الإسرائيلي في الحملات التي يشنها على الإعلام، إن في اتهامه زوراً بأنه معاد لإسرائيل، أو في حملات التحريض ضد العرب والمسلمين (المسؤولون الأستراليون هم أول من ردد تعبير "الإسلام الفاشستي" الذي روجه اللوبي الإسرائيلي)، أو في معارضة مؤسسة سيدني للسلام عندما قررت منح الدكتورة حنان عشراوي جائزة سيدني للسلام لعام 2003، برغم أن 50٪ من الأستراليين أعربوا في استفتاء أجري بهذا الخصوص في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 عن دعمهم منح حنان الجائزة، مقابل 21٪ عارضوا ذلك. وعندما كانت القوات الإسرائيلية ترتكب جرائمها ومذابحها في الضفة الغربية ومخيم جنين، صرح رئيس الوزراء هاوارد بأنه يستطيع أن يتفهم ذلك! وهاجم داونر وسائل الإعلام؛ بسبب نقلها للأحداث ووقائع المجزرة، ورأى في ذلك انحيازاً ضد إسرائيل، في الوقت الذي ينحاز فيه الإعلام الأسترالي بشكل كبير إلى جانب إسرائيل، ويتم إخفاء أكثر من 80٪ من الانتهاكات والجرائم اليومية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني عن الجمهور الأسترالي.

وقد سمح الوزير لأعضاء برلمانيين في حزب الأحرار بشن هجوم شرس ضد جوليا إيروين عضو حزب المعارضة العمالي؛ لاقتراحها مشروع قرار برلماني يطالب إسرائيل باحترام القوانين والقرارات الدولية وتطبيقها، ومنها قرارا 242 و338.

اتسم موقف الحكومة الأسترالية حول العدوان الإسرائيلي على لبنان، كعادتها، بالانحياز الكامل؛ حيث لم تكتف برفض إدانة العدوان، ورفض المطالبة بوقف إطلاق النار فحسب، ولكن ذهبت بعيداً في إعطاء المسوغات للعدوان الإسرائيلي، وقتل المدنيين، وتدمير المنشآت المدنية والبنية التحتية في لبنان. حتى إن رئيس الوزراء ووزير الخارجية كانا خلال المقابلات الإعلامية يتحدثان، وينفعلان في الدفاع عن إسرائيل وفي إعطائها المسوغات لعدوانها، وكأنهما متحدثان رسميان للحكومة الإسرائيلية.

كما استدعى الوزير داونر سفيرَي: سوريا وإيران، منفردين، وعبر لهما عن استنكار الحكومة الأسترالية دعم بلديهما حزب الله وحركة حماس، مطالباً بوقف هذا الدعم. وفي المقابل، لم يستدع السفير الإسرائيلي لتقديم أي احتجاج على قتل مئات المدنيين، وتدمير قرى ومناطق كاملة، والبنية التحتية للبنان، وتلويث مياهه الإقليمية، واستخدام القنابل العنقودية المضادة للبشر والمحرمة دولياً.

وفي مقابلة أجراها تلفزيون ABC والتقى فيها هاوارد في 25 تموز/ يوليو 2006، كرر رفض تأييد وقف إطلاق النار في لبنان، ورفض توجيه أي انتقاد للاجتياح الإسرائيلي وقتل المدنيين بأعداد كبيرة؛ معللاً أنه «في أي حرب يُقتل مدنيون»، ورأى أن إسرائيل هي التي تحت التهديد، وأنها تحارب من

أجل وجودها، وأن حزب الله قام بـ «اجتياح إسرائيل»، وأن المشكلة هي أن «إسرائيل تحت الحصار»، وأنها تكمن في «رفض العرب والإيرانيين الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود».

ورأى داونر في مقابلة أجرتها وإياه جريدة أخبار اليهود بتاريخ 28 تموز/ يوليو 2006، أن توجيه الانتقادات إلى إسرائيل شيء «مهين ومثير للاشمئزاز»، وأنه لا يمانع بأن يوصف بأنه مناصر لإسرائيل، ولا يعد توجيه الانتقاد له؛ بسبب انحيازه إلى إسرائيل وصمة مخجلة، قائلاً: «إنه وسام أعلقه على صدري».

وقد وجه داونر في تلك المقابلة توبيخاً لجان إيجلاند، مسؤول الأمم المتحدة؛ بسبب تصريحه حول خرق إسرائيل القانون الإنساني بقيامها بقصف جنوب بيروت قائلاً: «بالنسبة إلي هذا يقوض مصداقية الأمم المتحدة؛ لأن الدفاع عن النفس ليس خرقاً للقوانين الإنسانية». وقال: «لا يوجد لإسرائيل أي خيار سوى أن تحارب»، وشن داونر حملة مماثلة ضد الأمم المتحدة في شهر أيلول/ سبتمبر 2005، متهماً إياها بأنها منحازة ضد إسرائيل. ولكنه لم يعط في المقابل الحق للدول والشعوب العربية في الدفاع عن نفسها وأرضها ووطنها، ونسي أن من يحتل أرض غيره ويعتدي هي إسرائيل وليس العكس.

كما هاجم داونر الإعلام؛ لنشره خبر استهداف إسرائيل سيارة إسعاف، مدعياً أن الخبر ملفق وغير صحيح، وأن الصليب الأحمر اللبناني قام بتزوير ذلك؛ وهذا دفع منظمة الصليب الأحمر الدولي إلى الرد على داونر وتأكيد أن الخبر صحيح، وأنها ليست المرة الأولى التي تهاجم فيها إسرائيل سيارة إسعاف، وفي أنها في الحقيقة استهدفت عدداً من سيارات الإسعاف.

لا عجب – إذاً – أن يكيل القادة الإسرائيليون ورؤساء الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا المديح للحكومة الأسترالية؛ لدعمها إسرائيل وتعاطفها وإياها، ورشق الأوسمة من كل حدب وصوب على هاوارد وداونر لهذا الدعم وذلك التأييد.

والجدير بالملاحظة أن الحكومة الأسترالية تعمل على محاولة خداع الحكومات والرأي العام في العالم العربي، من خلال تشكيل ما يسمى "مجلس العلاقات الأسترالية ـ العربية Council of Australia–Arab Relations، الذي يقوم داونر بتعيين أعضائه، من بعض رجال الأعمال والموالين للحكومة في الجالية العربية، وتقوم الحكومة بتمويله وإدارته بواسطة سكرتيرة متفرغة تابعة لقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. ومهمة هذا المجلس هي الترويج لأستراليا ومصالحها التجارية في الدول العربية، والتمويه على مواقفها المنحازة، والمعادية للحقوق العربية، وذلك بإعطاء انطباع مزيف بأن أستراليا دولة صديقة للعرب، من خلال الزيارات المتكررة التي يقوم بها أعضاء هذا المجلس للدول العربية، ودعوة بعض الصحافيين والشخصيات العربية إلى أستراليا. ومن ضمن نشاط المجلس إعداد كتاب مدرسي وأفلام موجهة لطلبة المدارس في الدول العربية؛ بهدف الترويج لأستراليا وإعطاء الشبيبة العربية صورة جيدة عنها، ولكن هذه المعلومات لا تتطرق إلى مواقف أستراليا المعادية للحقوق العربية. وهم يحاولون الآن إقناع بعض الدول العربية – وخصوصاً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – بتوزيع هذا الكتاب وتلك الأفلام على المدارس، وهو موضوع يجب التنبه له.

ومما يوضح صورة هذا المجلس الحقيقية إلغاؤه حفلاً كان يود القيام به على شرف الدكتورة حنان عشراوي خلال زيارتها أستراليا؛ لاستلام جائزة

سيدني للسلام، وذلك عندما شن اللوبي الإسرائيلي حملة ضد منحها الجائزة، وانضم وزير الخارجية إلى هذه الحملة، وقد دفع هذا التصرف أحد أعضاء المجلس من العرب إلى الانسحاب من المجلس تعبيراً عن استنكاره، بعد أن اتضح له الهدف الحقيقي لهذا المجلس.

كما أنشأت الحكومة أيضاً اللجنة الاستشارية الإسلامية Islamic Advisory Committee، التي اختارت أعضاءها؛ لتمارس الضغوط على الجالية المسلمة، ولتحملها مسؤولية مجابهة التطرف الإسلامي. كما سيطرت على غرفة التجارة والصناعة الأسترالية ـ العربية، التي كانت أُنشئت عام 1975 على يد بعض الأشخاص المجهولين، بعيداً عن علم السفارات العربية ومجلس السفراء العرب. وقد تم تسخير الغرفة لخدمة مصالح أستراليا التسويقية في الدول العربية فقط، ومُنعت من القيام بواجباتها تجاه الدول العربية، أسوة ببقية الغرف المماثلة في الدول الأخرى (هذا إن لم نقارن بينها وبين نشاطات الغرفة الأسترالية ـ الإسرائيلية)؛ وقد سبب هذا أزمة بين مجلس السفراء العرب والغرفة التجارية.

لقد كرر داونر في عدد من الاجتماعات مع السفراء العرب، طرح السؤال: هل كانوا مكلفين من حكوماتهم بإثارة سياسة أستراليا والاحتجاج على انحياز مواقفها إلى جانب إسرائيل؟ مشيراً إلى أن وزراء الخارجية والمسؤولين العرب لا يثيرون وإياه مواقف أستراليا وسياستها تجاه الشرق الأوسط خلال اجتماعاته معهم، ولا يتطرقون إلى القضية الفلسطينية، ولا يطالبون أستراليا بشيء تجاه دعمها، وأنهم يشيدون عادة بعلاقات أستراليا بدولهم؛ لذلك يستنتج أن علاقات أستراليا بالدول العربية جيدة.

إن هذا القول يتميز بأنه ادعاء خطير، وضرورة أخذه على محمل الجد والاهتمام؛ حيث تتم إساءة فهم متعمد للياقة الدبلوماسية العربية في هذه اللقاءات، التي هي في معظمها، لقاءات بروتوكولية. ويفسر المسؤولون الأستراليون عدم إثارة موضوعات محرجة، في بعض الأحيان؛ مثل مواقف أستراليا المعادية والمنحازة بأنه ضوء أخضر، وموافقة مباركة من الدول العربية المعنية لسياسة أستراليا وانحيازها إلى جانب إسرائيل. وهو ادعاء يتسلح به الوزير؛ لإثبات أن الموقف الأسترالي المنحاز لا يمثل مشكلة للحكومات العربية، وبأنها لا تعيره الاهتمام، ولا يؤثر على العلاقات بها. ويعطي مثالاً على ذلك تزايد العلاقات التجارية بها، ولربما كان ذلك أحد المؤشرات التي تشجع أستراليا على التمادي أكثر في تحيزها إلى إسرائيل ودعمها لها. وقد أشار الكتاب الذي رفعه مجلس السفراء العرب إلى الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بتاريخ 16 آذار/ مارس 2004 إلى هذه الادعاءات الخطيرة التي يرددها رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وإلى ضرورة معالجتها.

ومن المهم ملاحظة أن اللوبي الإسرائيلي يروج هذه الإدعاءات نفسها، ويدعي أن الحكومات العربية لا تهتم بمواقف الدول الأخرى تجاه إسرائيل، وأن ما تقوله وما تعلنه هما فقط للاستهلاك المحلي، ويجب ألا يؤخذا على محمل الجد، وأن المصالح التجارية لتلك الدول مع العرب لن تتأثر إذا ما تبنت هذه الدول مواقف تدعم إسرائيل.

وفي هذا الخصوص، كتب جريج شريدان Greg Sheridan – وهو أحد أكثر الصحفيين المتطرفين والمقربين إلى اللوبي الإسرائيلي والمروجين لدعايته –

مقالاً في صحيفة ذي أستراليان *The Australian* في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، قال فيه: إن «مواقف أستراليا وسياستها الداعمة لإسرائيل – وإن كانت أزعجت جامعة الدول العربية – لم تكلف أستراليا أي خسارة في تعاملها التجاري والدول العربية (مشيراً إلى الدول الخليجية)، ولا في علاقاتها الدبلوماسية بها (مشيراً إلى افتتاح سوريا وليبيا سفارتين في أستراليا حديثاً)».

أمثلة أخرى على الانحياز في السياسة الأسترالية إلى جانب إسرائيل

- سماح أستراليا باستعمال قواعد التجسس الفضائية الأمريكية الموجودة على أراضيها، في ولاية جنوب أستراليا في نورونجار Nurrungar، وفي الباين جاب Pine Gap في منطقة أليس سبرينجز Alice Springs، التي تدار بشكل أسترالي ـ أمريكي مشترك؛ لإمداد إسرائيل بالمعلومات العسكرية عن الدول العربية وتحركات جيوشها، والتنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم العربي، ليس خلال جميع الحروب العربية ـ الإسرائيلية فحسب، ولكن بشكل دائم.

وبناءً على الاتفاق الأمني الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أواخر عام 1996، فإن إسرائيل تحصل الآن بشكل فوري ومباشر على معلومات التجسس والتنصت على الدول العربية على مدار الساعة؛ حيث تُرسل هذه المعلومات بعد تحليلها من محطة التجسس في نورونجار مباشرة إلى إسرائيل عبر محطة فضائية أمريكية خاصة. وقد كشفت صحيفة ذي إيدج *The Age* التي تُصدَر في مدينة ملبورن في 23 أيلول/ سبتمبر 2002، أنه برغم امتلاك إسرائيل أقمار التجسس الخاصة بها، فإنها ماتزال تعتمد على أقمار التجسس الأمريكية، كما أن الولايات

المتحدة الأمريكية قد جهزت المعدات والبرامج الإليكترونية لربط مركز المعلومات في الجيش الإسرائيلي بمراكز التجسس هذه.

وقد علق بعض الأكاديميين الأستراليين المتخصصين على الادعاء أن إمداد إسرائيل بهذه المعلومات سوف يساعد على تخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط أنه ليس صحيحاً، فهو في الحقيقة يساعد على المزيد من تعنت إسرائيل وعدوانها على الدول العربية، وخصوصاً في ضوء وصول متطرفين إلى الحكم؛ من أمثال: نتانياهو وشارون وغيرهما، وأشاروا إلى أن ما يمكن أن يساعد فعلاً على الحد من التوتر في الشرق الأوسط هو إعطاء معلومات مماثلة عن إسرائيل للدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية. ولكن السؤالين اللذين يطرحان نفسيهما هما: هل طالبت الحكومات العربية بذلك؟ وهل أثارت هذا الموضوع الخطير أمام المسؤولين الأمريكيين والأستراليين وعالجته وإياهم؟

- توقيع اتفاقات أمنية وتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأسترالية والإسرائيلية. وقد كانت صحيفة هآرتس الإسرائيلية قد كشفت النقاب عن أحد هذه الاتفاقات السرية الأمنية وأستراليا في عددها الذي أُصدر في 15 آب/ أغسطس 2001. كما أن الصحف الأسترالية أشارت عبر السنين إلى نشاط الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) في أستراليا، وكان آخر ذلك عندما اعتقلت الأجهزة الأمنية في نيوزيلندة منتصف عام 2004، اثنين من عناصر الموساد خلال محاولتها الحصول على جوازي سفر نيوزيلندية باسمين مزيفين، وفرار عنصرين آخرين، وقد كُشف النقاب عن اتخاذ خلية الموساد هذه من مدينة سيدني مركزاً لنشاطاتها التجسسية طوال أكثر من عشر سنوات.

- توقيع أستراليا عدداً من العقود العسكرية مع إسرائيل؛ منها: شراء محركات طائرات عسكرية، وإعادة تجهيز إسرائيل ثلاث طائرات بوينج أسترالية للمراقبة والرصد في المحيط للمياه الإقليمية الأسترالية، كما تقوم ببيع إسرائيل أسلحة ومعدات عسكرية مختلفة وتشتري منها كذلك. ويشارك خبراء عسكريون إسرائيليون في تدريب قوات أسترالية، وفي مراقبة المناورات العسكرية الأسترالية.

- غض النظر عن قيام إسرائيل بالتدريب العسكري للشبان الأستراليين اليهود، من خلال منظمات يهودية متخصصة تقوم بتنظيم رحلات إلى إسرائيل مخصصة للشبيبة لهذا الغرض، وخدمة العشرات من الأستراليين اليهود في الجيش والاستخبارات لدى إسرائيل، برغم خطورة ذلك وإثارته الشكوك في المواطنين الأستراليين من زائرين وعاملين في الدول العربية والإسلامية، والضرر الذي يلحقه ذلك بمصالح أستراليا، وسمعتها وأمنها الوطنيين.

- إصدار البرلمان الفيدرالي ومجلس الشيوخ في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1986 – بطلب من الحركة الصهيونية في أستراليا، ودعم من رئيس الوزراء بوب هوك – قراراً يدين فيه قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي يعدّ الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ويطالب بإلغائه، وبذلك كانت أستراليا أول دولة في العالم تصدر مثل هذا القرار، آخذة على عاتقها البدء بدعم الحملة الصهيونية العالمية لإلغاء هذا القرار الدولي الذي يدين العنصرية الصهيونية ضد العرب. ولكنها لم تكتف بذلك، فقد وضعت كل طاقاتها وسفاراتها في خدمة الحملة الصهيونية بهذا الخصوص. وقد

اعترف السيناتور جاريث إيفانز Gareth Evans وزير الخارجية الأسترالي في حكومة العمال في ذلك الوقت – وهو الآن رئيس مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group في جنيف – في خطاب ألقاه في الفيدرالية الصهيونية الأسترالية في حزيران/ يونيو 1990، أن الحكومة الأسترالية قد «جابت اثنتين وعشرين دولة في آسيا وجنوب المحيط الهادي لإقناع حكوماتها بدعم إلغاء قرار هيئة الأمم رقم 3379».

- وضع الحكومة الأسترالية جميع سفاراتها وإمكانياتها كاملة في دول منطقة آسيا والمحيط الهادي، تحت تصرف قادة الحركة الصهيونية الأسترالية، ضمن حملتهم للضغط على حكومات تلك الدول للاعتراف بإسرائيل وأخذ مواقف موالية لها، واشترك جاريث إيفانز، وزير الخارجية، شخصياً لضمان اجتماع رؤساء هذه الدول إلى رؤساء الحركة الصهيونية. كما كشفت جريدة أخبار اليهود في 14 أيار/ مايو 1993– نقلاً عن أحد قادة الجالية اليهودية الذين شاركوا في تلك الحملة – أن السيناتور إيفانز «كان شخصياً مشتركاً... وفعّالاً... لضمان نتائج إيجابية لمصلحة إسرائيل».

وفي مقابلة أجرتها جريدة هآرتس الإسرائيلية مع السيناتور إيفانز في 30 نيسان/ إبريل 1993، كشف الوزير النقاب عن النشاط المكثف للحكومة الأسترالية منذ عام 1991، ومن وراء الستار، ممارسة الضغط على دول آسيوية؛ مثل: إندونيسيا وماليزيا وكوريا والهند والصين للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، متباهياً بأن هذه الضغوط قد أسفرت على اعتراف الهند والصين بإسرائيل.

- مشاركة أستراليا في الحملة التي قادتها إسرائيل والحركة العالمية الصهيونية؛ من أجل السماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل، بناءً على "قانون العودة الإسرائيلي" العنصري، ومارست الضغوط المباشرة على الاتحاد السوفيتي ودول عربية؛ مثل: سوريا واليمن بهذا الخصوص، ووجهت تعليمات إلى سفاراتها لوضع خدمة هجرة اليهود في هذه الدول على أعلى أجندة أعمالها، وتبنى بوب هوك، رئيس الوزراء، شخصياً موضوع هجرة اليهود السوفييت منذ اجتماعه مع رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير عام 1971، عندما كان يترأس اتحاد مجلس النقابات الأسترالي، وقاد التفاوض المستمر طوال 16 سنة مع قادة الاتحاد السوفيتي بشأنهم وبالنيابة عن إسرائيل، بما في ذلك الفترة التي أصبح فيها رئيساً للوزراء. وعندما سمح الاتحاد السوفيتي لليهود بحرية السفر، رفضت أستراليا استقبال آلاف اليهود السوفييت الذين اصطفوا أمام سفاراتها في موسكو وفيينا وروما طالبين الهجرة إلى أستراليا ويفضلونها، بدلاً من الذهاب إلى إسرائيل، ولم تأخذ منهم سوى عدد محدود، ولم تمارس أستراليا حتى الآن أي ضغط على إسرائيل لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 194؛ لكي تسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وأملاكهم، برغم أنها تعترف بأن مأساة اللاجئين الفلسطينيين تمثل "قلب الصراع في الشرق الأوسط" كما قال وزير خارجيتها السير بيرسي سبيندر Sir Percy Spender في خطابه في الأمم المتحدة عام 1956. فضلاً عن الدور الذي لعبته أستراليا في خلق القضية الفلسطينية ومأساة اللاجئين الفلسطينيين.

- كون أستراليا الدولة الوحيدة التي صوتت عام 2001 إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في رفض عقد اجتماع للدول المتعاقدة على

اتفاقية جنيف الرابعة لبحث خرق إسرائيل للاتفاقية الدولية. لم تكن تلك المرة الأولى التي تشذ فيها أستراليا عن دول العالم الأخرى، بما في ذلك الدول الأوربية، وتقف إلى جانب ما يسمى "دول الموز" في أمريكا اللاتينية؛ مثل: كوستاريكا ومايكرونيزيا، في امتناعها عن تأييد قرارات تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، أو تدين الاحتلال الإسرائيلي وبناء المستعمرات. ففي شهر تموز/ يوليو 2002 انفردت أستراليا في الامتناع عن التصويت إلى جانب قرار للأمم المتحدة يطالب إسرائيل باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، كما امتنعت في شهر آب/ أغسطس من العام نفسه – إلى جانب عشر دول أخرى – عن التصويت على قرار نال تأييد 114 دولة، يطالب بوضع حد فوري لاجتياح الأراضي والمدن الفلسطينية، والعنف والإرهاب. ومنذ عام 2004 شذ موقفها أكثر عن مواقف دول العالم الأخرى؛ لتصوت إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة وأربع من دول الموز ضد قرارات الأمم المتحدة التي تدين خرق إسرائيل للقوانين والشرائع الدولية، مقدمة الذرائع الواهية؛ مثل: أنها ليست ضد المبدأ ولكن ضد اللغة المستعملة في هذه القرارات، أو أن القرارات ليست متوازنة! كما ساندت إسرائيل في مؤتمر دوربان ضد العنصرية الذي عقد في جنوب أفريقيا عام 2001، وكذلك خلال الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر في جنيف، لا بل أرسلت أحد قادة الحركة الصهيونية (جيرمي جونز) ضمن الوفد الرسمي الأسترالي لحضور المؤتمر.

- ومن الأمثلة الأخرى على الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية التي رفضت أستراليا إدانتها:

- العدوان المتكرر على المسجد الأقصى، ورفض إدانة فتح النفق تحت الحرم الشريف.

- العدوان الإسرائيلي على كنيسة المهد في بيت لحم في 2 نيسان/ إبريل 2002، والحصار الذي فرضته إسرائيل عليها مدة أربعين يوماً، وحرق بعض أجزاء الكنيسة، وقتل عشرة أشخاص ممن كانوا يحتمون داخلها، ومنهم قارع أجراس الكنيسة، بواسطة القناصة الإسرائيليين، ومنع الغذاء والدواء والمياه والكهرباء عن المحاصَرين، ورفض إخلائها من الجرحى والقتلى، ومنع سيارات الإسعاف والإطفاء من الاقتراب من الكنيسة.

- حصار الرئيس عرفات، والعدوان على مجمع المقاطعة وتدميره. وعدم تقديم التعازي الحكومية الرسمية باستشهاده.

- إلقاء قنبلة بوزن طن من المتفجرات في منتصف الليل على منطقة سكنية مكتظة لاغتيال صلاح شحادة عام 2002، فقتلته هو وأفراد عائلته وعشرات الأبرياء الآخرين من جيرانه، ومنهم 11 طفلاً، والاغتيال المشابه بقنبلة مماثلة للدكتور نبيل أبو سلمية عام 2006؛ فقتلته هو وجميع أفراد عائلته وأربعين آخرين، ورفض إدانة عملية اغتيال الشيخ أحمد ياسين عام 2004، ورفض تأييد قرار الأمم المتحدة الذي أدانت فيه عملية الاغتيال، ورفض إدانة جميع عمليات القتل الإسرائيلي التي ذهب ضحيتها آلاف المدنيين والأطفال الآخرين.

- التصويت ضد القرارات التي أصدرتها اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، والتي تدين خرق إسرائيل حقوق الإنسان الفلسطيني، في الوقت الذي

ادعت فيه - عندما كانت تحاول كسب الأصوات لترؤس اللجنة الدولية لحقوق الإنسان - أن «أستراليا تتبنى موقفاً ثابتاً في الدفاع عن حقوق الإنسان، وأنها سوف تسعى لمضاعفة ترويج حقوق الإنسان ودعمها واحترامها حول العالم».

- منح عدد من صناديق التبرعات اليهودية إعفاء ضرائبياً، بما فيها الصناديق العنصرية؛ مثل: الصندوق القومي اليهودي (JNF)، والصناديق التي تشجع هجرة اليهود؛ لتوطينهم مكان الفلسطينيين؛ مثل: اليهود السوفييت والإثيوبيين، وغض النظر عن المبالغ الكبيرة التي تقدر بعشرات الملايين من الدولارات التي يقدمها سنوياً رجال الأعمال الأستراليون اليهود؛ مثل: جوزيف جوتنيك، لإسرائيل وللمستوطنين والإرهابيين اليهود في مدينة الخليل؛ من أمثال: الرابي موشي ليفينجر، وزيفولون هامار، وإيرا رابابورت وغيرهم.

- ممارسة أستراليا سنين طويلة ضغوطاً هائلة على منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وبقراري مجلس الأمن 242 و 338؛ فذهبت في تحيزها إلى وضع ذلك شرطاً لاعتراف أستراليا بالمنظمة، كما رفضت سنين طويلة منح مسؤولي المنظمة تأشيرات الدخول إلى أستراليا لشرح وجهة النظر الفلسطينية؛ وذلك بناءً على طلب من الحركة الصهيونية الأسترالية، بينما كانت أبواب أستراليا مشرعة على مصراعيها للإسرائيليين، وحتى للقادة العسكريين منهم الذين تقطر أيديهم بدم الشعب الفلسطيني.

وبرغم اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988 بالقرارين 242 و338، واعترافها بإسرائيل، وتقديمها التنازلات الهائلة من أجل السلام عام

1993، لم تطالب أستراليا إسرائيل ولو مرةً واحدة بتطبيق هذين القرارين، ولم تطالب إسرائيل بوقف تدمير فلسطين وبالاعتراف بحقها في الوجود، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والالتزام بتنفيذ الاتفاقات التي وقعتها مع المنظمة.

- اشتراط الحكومة الأسترالية عندما عبرت جامعة الدول العربية عن رغبتها في فتح مكتب لها في أستراليا عام 1983، عدم تعيين أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية ضمن بعثة مكتب الجامعة، ونتج من ذلك - بطبيعة الحال - رفض الجامعة العربية هذا الشرط غير اللائق، وعدم فتح مكتب للجامعة العربية في أستراليا.

- قرار رئيس الوزراء بوب هوك في 19 أيار/ مايو 1987، إغلاق السفارة الليبية في كانبرا وطرد الدبلوماسيين الليبيين، بطلب من اللوبي الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية، مدعياً أن ليبيا تقوم بزعزعة الاستقرار في جنوب المحيط الهادي، برغم عدم تقديمه أي أدلة تدعم إدعاءه، ونفي ليبيا، وحتى بيل هيدين، وزير الخارجية الأسترالي آنذاك، أن يكون لليبيا أي نشاط مخالف للقوانين في أستراليا. وقد طبقت أستراليا المقاطعة على ليبيا إلى أن أُعيدت العلاقات بها عام 2003.

- اشتراط وزارة الخارجية - عندما جاء استحقاق سفير المملكة العربية السعودية ليترأس عمادة السلك الدبلوماسي في كانبرا في تموز/ يوليو عام 1993 - عليه أن يتعامل والسفير الإسرائيلي بقدر المساواة وبقية السفراء، في محاولة لممارسة الضغط على الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل؛ فنجم عن ذلك رفض الحكومة السعودية والسفير هذا الطلب، وتخليه عن عمادة

السلك الدبلوماسي. كما طلبت الشيء ذاته إلى السفير اللبناني الذي كان يليه في الأقدمية، فرفض أيضاً هذا الطلب وتخلى عن عمادة السلك الدبلوماسي؛ فذهبت العمادة بعد ذلك للسفير البابوي، فرفض هو نفسه أن يأخذ العمادة احتجاجاً على تصرف الحكومة الأسترالية وخروجها على البروتوكول الدولي قائلاً: إن العمادة هي من حق السفير السعودي. وقد كانت أستراليا بذلك الدولة الوحيدة أيضاً التي تجرأت على وضع مثل هذا الشرط على الدول العربية، ومن دون أي مراعاة للعلاقات والمصالح الأسترالية معها.

- عدم تطرق وزارة الخارجية الأسترالية إلى أي ذكر لخرق إسرائيل الحقوق الدينية للشعب الفلسطيني: مسلميه ومسيحييه، في التقرير الذي قدمته في حزيران/ يونيو 1999، إلى اللجنة البرلمانية التي حققت في خرق الحريات الدينية حول العالم، ولكن شمل تقريرها ست دول إسلامية من ضمنها دولتان عربيتان.

- دعوة مايكل جيفري، الحاكم العام الأسترالي، سفراء دولتي الإمارات العربية المتحدة والجزائر لحضور حفل غداء مع السفير الإسرائيلي وعدد من قادة الجالية اليهودية في أوائل شهر شباط/ فبراير 2005، بمناسبة تقديم السفراء الثلاثة أوراق اعتمادهم، ومن دون أي مراعاة للبروتوكول، وعدم وجود علاقات بين هاتين الدولتين العربيتين بإسرائيل. وعندما احتج السفيران العربيان على هذا الإجراء، أجرى الحاكم العام حفل غداء بروتوكولياً منفصلاً لهما.

- مطالبة أستراليا الدول العربية مرات بفك المقاطعة العربية عن إسرائيل، وتجرؤ وزير خارجيتها السابق إيفانز خلال اجتماعه إلى رئيس الفيدرالية

الصهيونية الأسترالية؛ بوصفها «غير أخلاقية» - كما نشر في جريدة أخبار اليهود في 21 شباط/ فبراير 1992)، ووصفها في خطاب في مجلس الشيوخ في أوائل شهر آذار/ مارس 1992 بأنها «مقيتة» - ووعد إسرائيل ومؤيديها أن تنشط أستراليا لإلغاء المقاطعة العربية، وطالب الدول العربية بإلغاء مقاطعتها لإسرائيل، كما طالبت الشركات الأسترالية بعدم التعامل واستمارات المقاطعة العربية وتعبئتها. في الوقت الذي كانت تترأس أستراليا فيه حملة المقاطعة الدولية على حكم الأبارتايد العنصري في جنوب أفريقيا.

- موافقة داونر، وزير الخارجية، على طلب الحكومة الإسرائيلية بعدم الاجتماع مع الرئيس عرفات، في الوقت الذي اجتمع فيه إلى أريئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، خلال زيارته إسرائيل في كانون الثاني/ يناير 2004؛ وهذا سبب رفض الفلسطينيين استقباله في الأراضي الفلسطينية، ورفض طلبه للاجتماع إلى رئيس الوزراء الفلسطيني ورئيس البرلمان ووزراء آخرين، ما لم يجتمع إلى الرئيس عرفات. علماً أن فيل جوف، وزير الخارجية النيوزيلندي، رفض بشكل صارم طلباً إسرائيلياً مماثلاً، قائلاً: إن نيوزيلندة دولة مستقلة، وإننا نحن من نختار مع من نلتقي ومع من لا نلتقي، وإن الرئيس عرفات قائد منتخب لشعبه وتجب مقابلته، واجتمع إلى عرفات ولم يأبه لإلغاء إسرائيل لقاءه بشارون. وهو الموقف الذي تبناه جميع الرؤساء والوزراء والمسؤولين الدوليين الذين زاروا المنطقة. واختار داونر أن يحتفل خلال زيارته بالعيد الوطني الأسترالي في إسرائيل «بوصف ذلك تعبيراً آخر عن دعم الحكومة الأسترالية لإسرائيل» كما قال. ولكنه اضطر إلى إلغاء زيارته المقررة إلى

مصر بعد أن أبدت مصر الاستياء والفتور تجاه الزيارة؛ بسبب المواقف الأسترالية المنحازة والسلبية تجاه الحقوق العربية في المحافل الدولية.

- مشاركة أستراليا مرة ثانية وبحماسة كبيرة في الحرب ضد العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أرسلت خيرة وحداتها العسكرية، وهي القوات المختارة الخاصة في وحدات الكوماندوز التابعة للقوات الجوية، المعروفة بـ SAS؛ حيث كانت هذه القوات أول من دخل الأراضي العراقية، وقبل بدء الحرب في 18 آذار/ مارس 2003، وأول من أطلق رصاصة فيها، وقد كُشف النقاب لاحقاً عن أن الهدف الرئيسي للقوات الأسترالية كان تدمير قواعد صواريخ سكود المصوبة نحو إسرائيل في غرب العراق، ومنع تحرك الصواريخ تجاه الغرب، واشتبكت القوات العراقية المساندة، وسيطرت على قاعدة السعد الجوية غرب بغداد. وقد كتب في هذا الخصوص أحد قادة الصهاينة – وهو سام ليبسكي – مقالاً في جريدة **أخبار اليهود** بتاريخ 16 أيار/ مايو 2003 بعنوان «الدور الرئيسي لأستراليا في الحروب التي تؤثر على إسرائيل» قائلاً: «بالرغم من أن رئيس الوزراء جون هاوارد هو من أكثر مؤيدي إسرائيل، ويفعل بشكل مستمر ما يقول في تبني سياسة تدعم إسرائيل في الأمم المتحدة وغيرها، فإن ما قام به في العراق يذهب بعيداً في أهميته من حيث التصويت في الأمم المتحدة؛ وذلك في السماح للنخبة من قوات الكوماندوز SAS؛ لتكون أولى القوات التي تدخل الأراضي العراقية، ولكي تلعب الدور الرئيسي والخطير في تدمير قواعد صواريخ صدام حسين الموجهة ضد إسرائيل». واستطرد قائلاً: «لقد حصلت حكومة هاوارد في ذلك على مكان مميز في التاريخ العسكري الصهيوني».

وكانت الذرائع التي أعطتها أستراليا سبباً للاشتراك في الحرب ضد العراق هي إرغام العراق على احترام قرارات الأمم المتحدة وتطبيقها، ومحاولاته امتلاك الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. ولكن لم تحظ هذه الحجج بإقناع معظم الرأي العام الأسترالي الذي خرج في جميع المدن بالمظاهرات الكبرى التي شهدتها أستراليا ضد الاشتراك في هذه الحرب، وتساءل الكثيرون: إذا كان هذا هو الهدف، فلماذا – إذاً – لا تُظهر أستراليا هذه الحماسة نفسها والاهتمام ذاته تجاه إسرائيل التي تمتلك فعلاً – باعتراف وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) – مئات الرؤوس النووية والهيدروجينية، وأكبر مخزون من الأسلحة الكيماوية والجرثومية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الصواريخ التي تجعلها تصل – بمساعدة أقمارها الصناعية العسكرية – لا إلى أي مدينة في العالم العربي فحسب، بل إلى كل مدينة في العالم؟

- إدلاء هاوارد رئيس الوزراء ونائبه بيتر كوستيلو وزير المالية، وداونر وزير الخارجية، وغيرهم من الوزراء والمسؤولين الأستراليين تصريحات، بشكل شبه مستمر، تحتوي في طياتها عنصرية وتحريضاً ضد العرب والمسلمين، وهم يشجعون وسائل الإعلام، والعنصريين في المجتمع على بث سمومهم العنصرية. وقد دفعت هذه التصريحات عدداً من المسؤولين الأستراليين إلى توجيه الانتقادات إلى الحكومة، والتحذير من عواقب ذلك على الجاليات العربية والمسلمة وعلى أستراليا، ومن بينهم مالكولم فريزر رئيس الوزراء السابق في خطاب ألقاه في مؤسسة القانون والعدل في سيدني في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 وجه فيه انتقاداً لاذعاً للتحريض الذي تمارسه الحكومة الأسترالية ضد الجاليتين: العربية

والإسلامية. كما طالب أندرو بارليت، نائب رئيس الحزب الديمقراطي، في بيان صحفي أصدره في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، رئيس الوزراء هاوارد بدعم الجالية المسلمة بدل ممارسة الضغوط والإملاءات عليها، ووجه ميك كيلتي، رئيس الشرطة الفيدرالية، تحذيره إلى وسائل الإعلام التي تشن حملات معادية ضد المسلمين، في خطاب ألقاه في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 في نادي الصحافة في ولاية غرب أستراليا. أضف إلى ذلك، أن الحكومة الفيدرالية أصدرت قانوناً يمنع التحريض ضد اليهود وطائفة السيخ؛ كون كل منهما يمثل - كما تدعي - "فئة إثنية"، ولكن لا يمنع هذا القانون التحريض ضد المسلمين والعرب. وبرغم المطالبة بأن يشمل القانون منع العنصرية والتحريض ضد الإسلام والمسلمين؛ كونهم يتعرضون أكثر من اليهود وغيرهم للعداء والعنصرية، فإن الحكومة رفضت ذلك.

- ترجمة هذا الجو المشحون بالعنصرية ضد العرب والمسلمين في أستراليا نفسه من وقت إلى آخر باعتداءات وأعمال عنف ضد أبناء الجالية ومساجدهم ومدارسهم، وفي جميع المدن الأسترالية من دون استثناء، وخصوصاً في الأوقات التي تشَن فيها الحروب ضد دول عربية. فقد ألقيت الحجارة وقنابل المولوتوف الحارقة، وأطلقت النيران على المساجد والمدارس والمنازل، وألحقت أضرار كبيرة بها، ووضعت رؤوس الخنازير في المساجد، وخارج منازل مسلمين، وحطمت سياراتهم، وعُرض الكثير من النساء والرجال الذين يلبسون الزى الإسلامي للضرب والإهانات في الطرقات والمتاجر. كما تمّ بعض الهجمات العنصرية الشعبية ضد العرب هذا العام في بعض المناطق في مدينة سيدني. وقد أظهر عدد من

إحصاءات الرأي التي أخذت على مدار السنين منذ الثمانينيات، نوال الإسلام والمسلمين نسبة عليا من العداء والتمييز العنصريين في أستراليا.

- كون المواقف ذات المعايير المزدوجة للحكومة الأسترالية في ما يخص إسرائيل تظهر أيضاً في الطريقة التي تتعامل بها تجاه أي دول أخرى، وخصوصاً إن كانت دولة عربية أو إسلامية. فمثلاً:

– عندما اعتقلت إيران عدداً من الجواسيس الإيرانيين اليهود عام 1999 أدانت الحكومة الأسترالية ذلك مباشرة، واستدعى وزير الخارجية داونر السفير الإيراني وطالب بالإفراج عن المتهمين فوراً، وطلبت وزارة الخارجية إلى السفير الأسترالي في طهران إبلاغ الحكومة الإيرانية مطالب الحكومة الأسترالية، ولم تنس المطالبة باحترام معتقداتهم الدينية. وقد أثار وزير الخارجية موضوعهم مع المسؤولين الإيرانيين عدداً من المرات، وأرسل الوفود إلى إيران لحضور محكمتهم، ولم تترك الوزارة مناسبة إلا وأثارت هذا الموضوع. أما بالنسبة إلى آلاف المعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب الذين يُعرّضون في سجون إسرائيل لأفظع أنواع التعذيب والقتل، فإن أستراليا لم تستنكر هذا الإجرام ولم تثره مع إسرائيل، ولو مرة واحدة.

– تزعمت الحكومة الأسترالية دعم شعب تيمور الشرقية لاستقلاله عن إندونيسيا، وأثارت هذا الموضوع عالمياً، ومارست الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة لكي تمنحا شعب تيمور الحماية الدولية وتأخذا بيده إلى الاستقلال وحق تقرير المصير. كما وجه المسؤولون الأستراليون والأمريكيون تحذيراً مشتركاً إلى الحكومة

الإندونيسية ضد أي قمع توجهه إلى الحركات الانفصالية في مقاطعتي أتشيه وإريان جايا الإندونيسيتين، وطالبوا إندونيسيا - حسبما نشرت صحيفة سيدني مورنينج هيرالد في 30 حزيران/ يونيو 2001 - «أن تتعامل والمشكلة بأنها مشكلة سياسية وليست مشكلة أمنية»، وقالوا: إنه «لا يوجد حل عسكري لقضية المقاطعتين وإنما ثمة حل سياسي»، وطالبوا بتطبيق المحاسبية على العسكريين الإندونيسيين، والمؤسسات الأمنية و«محاسبتها على ما قامت به سابقاً، وما تقوم به حالياً في المستقبل».

- قادت أستراليا حملة دولية ضد حكم موجابي في زيمبابوي بسبب «خرق حكومة زيمبابوي حقوق الإنسان والأطر الديمقراطية»، مطالبة بفرض عقوبات ومقاطعة دولية على زيمبابوي.

- وجهت أستراليا ونيوزيلندة وكندا أوائل شهر شباط/ فبراير 2005، رسالة إلى مجلس الأمن طالبته فيها بتطبيق المقاطعة على السودان، وإحالة المسؤولين السودانيين عن الوضع في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية.

- قامت الحكومة الأسترالية ولم تقعد عندما حدثت مذبحة ساحة التاينهان في بكين في الصين عام 1989، التي ذهب ضحيتها حوالي 155 قتيلاً، ومذبحة ديلي في تيمور الشرقية عام 1991، التي تراوح عدد ضحاياها من 50 إلى 150 قتيلاً، وهاج الإعلام الأسترالي وماج، واستُنفر البرلمان والبلاد، وبكى رئيس الوزراء وناح على الضحايا، وخرجت الإدانات من كل حدب وصوب، ولا يمر عام من دون أن

تحيي أستراليا والإعلام الأسترالي ذكرى تلك المذابح، أما عشرات المذابح التي ارتكبتها إسرائيل وماتزال ترتكبها، واغتيال القادة، ونسف البيوت والقمع والإجرام اليومي فتمر مر الكرام من دون أي إدانة أو تأثر.

- ويأتي في قمة هذه المواقف المزدوجة تسويغ الحكومة الأسترالية تضامنها وإسرائيل، برغم احتلالها وعنصريتها وجرائم الحرب التي ترتكبها بأنها «دولة ديمقراطية»، ومعارضتها لديمقراطية الفلسطينية، برغم أن جميع المراقبين الدوليين - ومنهم الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر - شهدوا أن الانتخابات الفلسطينية هي من أفضل الانتخابات الديمقراطية في العالم، ومقاطعتها للحكومة الفلسطينية التي تلتها.

- قيام الحكومة الأسترالية - برغم أن العلاقات التجارية الأسترالية بالدول العربية هي أضعاف علاقاتها بإسرائيل - بشكل متواصل وعلني بتشجيع الاستثمار الأسترالي في إسرائيل ونقل التكنولوجيا إليها، فقد ترأس السيناتور ريتشارد أوستين، وزير الاتصالات السابق، وفدين كبيرين إلى إسرائيل، خلال عامي 2000 و2001، كما ترأست السيناتور هيلين كونان، وزيرة الاتصالات الحالية، أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، وفداً كبيراً من رجال الأعمال أسبوعاً كاملاً - كما قاد في السنوات الماضية عدد من الوزراء ورؤساء الولايات وفوداً تجارية مماثلة - بهدف الاستثمار وتأسيس المشروعات المشتركة ونقل التكنولوجيا إلى إسرائيل، وفي جميع هذه الزيارات، لم

يقم أي مسؤول منهم بزيارة مماثلة للأراضي الفلسطينية المحتلة، كما جرت عادة جميع الوزراء الذين يقومون بزيارة إسرائيل، ولا لأي دولة عربية أخرى. وبعد شعور الحكومة الأسترالية بالاستياء العربي من ذلك، قام الوزير أوستين لاحقاً بزيارة بعض الدول العربية، ولكنها لم تكن إلا لرفع العتب، واجتماعات مجاملة ومصافحة الأيدي وأخذ الصور التذكارية، ولم يكن هدف أي من هذه الزيارات مماثلاً لما هو مع إسرائيل، من حيث الاستثمار، والمشروعات المشتركة، ونقل التكنولوجيا؛ وهذا يثبت مرة أخرى أنهم يعطون العرب الكلام ويعطون إسرائيل الفعل، بالإضافة إلى تشجيع استعمال الأراضي الأسترالية لاختراق الأسواق الآسيوية وإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إليها، وخصوصاً أسواق الدول الإسلامية في آسيا؛ مثل: إندونيسيا وبروناي وماليزيا وبعض الدول العربية، مثل ما حصل بالنسبة إلى الكمامات الإسرائيلية التي تم ترويجها زوراً بأنها مضادة للأسلحة الكيماوية، وبيعها لبعض الدول الخليجية، في الوقت الذي لم تكن تصلح فيه لمثل هذا الغرض. بالإضافة إلى أن الحكومات الأسترالية المتعاقبة وقعت الكثير من الاتفاقات مع إسرائيل في المجالات المختلفة، بما فيها التعاون الثقافي وإنتاج الأفلام الوثائقية المشتركة وغيرها.

- قيام شركات أسترالية بإنشاء مصانع في إسرائيل لصنع البيوت المتنقلة التي يستخدمها المستوطنون بشكل خاص في المستوطنات، وهذا الأمر يخالف القوانين والقرارات الدولية، وقد رفضت الحكومة التدخل لمنع هذا الخرق للقوانين الدولية.

بوادر الاستياء العربي

اجتمع أعضاء مجلس السفراء العرب كلهم إلى رئيس الوزراء الأسترالي في 3 أيار/ مايو 2002؛ لحث الحكومة الأسترالية على إعادة النظر في مواقفها، وتبني سياسة معتدلة تساعد على التوصل إلى سلام عادل في الشرق الأوسط، وشكلوا عبر السنين عدداً من الوفود التي اجتمعت إلى وزراء الخارجية ورؤساء المعارضة ولجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الفيدرالي والمسؤولين الأستراليين، ولكن بدلاً من أن تعدل الحكومة الأسترالية مواقفها المنحازة، اتخذت مواقف أكثر انحيازاً، واستمرت في مسيرتها من سيِّئ إلى أسوأ.

لقد كان من نتيجة هذه المساعي واجتماعات السلك الدبلوماسي العربي الجماعية والفردية، أن عبر السفراء العرب من دون استثناء عن استيائهم من سياسة أستراليا. وقد رفع مجلس السفراء العرب عدداً من المذكرات إلى جامعة الدول العربية والحكومات العربية طالبوا فيها بفتح ملف أستراليا، ووضع الأطر لمعالجة سياستها السلبية وإصرارها على التحيز ضد العرب والحقوق العربية، وعدم فصل السياسة عن الاقتصاد والعلاقات التجارية؛ حيث إن أستراليا لا تفصل بينهما عندما تتطلب مصالحها ذلك، وهو ما تطالب به وتستعمله في علاقاتها بوصفه عامل ضغط على الكثير من الدول، بما في ذلك ممارستها ضد جنوب أفريقيا وليبيا والعراق وزيمبابوي من قبل، والآن كوريا الشمالية والسودان.

كما توصل السفراء العرب إلى اقتناع تام، بأنه بات من المطلوب من حكومات الدول العربية بشكل عام، وتلك التي تربطها بأستراليا

علاقات تجارية قوية بشكل خاص، ممارسة الضغط عليها، وإعطاؤها رسالة واضحة بأن هذه المواقف لن تساعد على التطور والنمو في العلاقات الاقتصادية معها، وبأن الدول العربية سوف تضطر إلى إعادة النظر في علاقاتها بأستراليا، إن استمرت في سياستها المنحازة، وتبني مواقف متضامنة وإسرائيل، تشجعها على الاستمرار في احتلالها وخرق اتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وتهديد أمن الدول العربية واستقرارها، وإلحاق الأضرار الكبرى بمصالحها الوطنية.

لقد دفعت هذه المواقف الدكتور عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، إلى الإعراب، أول مرة في تاريخ العلاقات العربية ـ الأسترالية، عن استياء الجامعة من مواقف أستراليا وانحيازها ضد العرب؛ وذلك في رسالة وجهها إلى أليكساندر داونر، وزير الخارجية الأسترالي، في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2001، أعرب له فيها عن قلق الجامعة الشديد للمواقف الأسترالية. كما وجه في 27 تموز/ يوليو 2004 انتقاداً آخر للسياسة الأسترالية عبر وسائل الإعلام؛ إذ نقلت وكالات الأنباء عنه قوله: «لقد دأبت الحكومة الأسترالية في الآونة الأخيرة على اتخاذ مواقف عدائية سافرة ضد القضايا العربية، واحداً بعد الآخر، ودعمها مواقف إسرائيل، وكان آخرها التصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الجدار العنصري الذي أدانته محكمة العدل الدولية والجمعية العمومية للأمم المتحدة»، وتساءل متعجباً: «لماذا هذه السياسة المعادية ضد العرب؟.. عليهم أن يبتعدوا عنا ويتركونا لشأننا».

انحياز جائر

لا يوجد أي سبب مقنع لاتخاذ أستراليا مثل هذه المواقف المتطرفة والمنحازة إلى جانب العدوان الإسرائيلي، والمعادية للحقوق والمصالح العربية، هذه المواقف التي تجعل أستراليا متواطئة في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين؛ فلو نظر إلى الموضوع من حيث الأصوات والانتخابات لوجد أنه إلى جانب الجالية العربية والمسلمة لا اليهودية، ولوجد أن عدد أفراد الجالية اليهودية في أستراليا هو ما بين 100-120 ألف نسمة تقريباً (ما يعادل 0.5٪ من عدد السكان) مقابل الجالية العربية و/ أو المسلمة التي هي بحدود 600 ألف نسمة (3٪ من عدد السكان). وإن نظر إلى الموضوع من حيث مصالح أستراليا التجارية فإن مصالحها أيضاً مع الدول العربية والإسلامية وليس مع إسرائيل؛ فالسوق العربية هي إحدى كبريات الأسواق لأستراليا؛ فمجمل تعامل أستراليا وإسرائيل لا يتجاوز 700 مليون دولار أسترالي سنوياً (ميزان المدفوعات هو لمصلحة إسرائيل)، مقابل حجم التبادل التجاري والدول العربية الذي يزيد على 12 مليار دولار أسترالي (ميزان المدفوعات يميل بشكل كبير إلى جانب أستراليا). وإن نظر إليه من جانب الحق والعدل والقانون والقرارات الدولية والمُحتَل، فإنه أيضاً إلى جانب العرب وليس إلى جانب إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن هذا الانحياز لا يخفى على الشعب الأسترالي، فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة مكنير جالوب McNair Gallup Poll في 29 آب/ أغسطس 2006، أن 42٪ من السكان يعتقدون بأن سياسة أستراليا الشرق أوسطية مؤيدة لإسرائيل، مقابل 4٪

يعتقدون بأنها موالية للعرب و39٪ يعتقدون بأنها متوازنة. كما أن الرأي العام الأسترالي هو - أيضاً - إلى جانب القضية الفلسطينية وليس إسرائيل؛ فقد أصدر خلال السنوات الأخيرة مجلس الكنائس الأسترالي، والفيدرالية الإسلامية الأسترالية، وأربعة مجالس للنقابات المهنية والعمالية في أربع ولايات، عدداً من القرارات وأرسلوا الرسائل إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية، يطالبون فيها الحكومة الأسترالية بالاعتراف بدولة فلسطين وإقامة علاقات دبلوماسية معها. كما وقع 85 عضواً في مجلس الشيوخ والبرلمان الفيدرالي وأعضاء في برلمانات الولايات المختلفة، من حزب العمال الحاكم - آنذاك- بينهم أربعة وزراء، على عريضة في 22 نيسان/ إبريل 1993، انتقدوا فيها إخفاق الحكومة في تطبيق سياسة غير منحازة، وأشاروا إلى أن علاقة أستراليا بالفلسطينيين تحتاج إلى تصحيح، وطالبوا بأخذ خطوات لاعتراف أستراليا بدولة فلسطين. ووجهت اللجنة البرلمانية المشتركة في البرلمان الفيدرالي انتقاداً لاذعاً لإسرائيل، في تقرير قدمته للبرلمان حول الزيارة التي قام بها وفد من اللجنة إلى إسرائيل وبعض الدول العربية عام 1998. بالإضافة إلى تقرير أصدرته أواخر عام 2000 لجنة برلمانية فيدرالية، فتحت تحقيقاً حول علاقة أستراليا بالشرق الأوسط، طالب الحكومة الأسترالية بتطوير علاقاتها بالسلطة الفلسطينية؛ وبذلك فإن ممثلين لملايين الأستراليين من أعضاء برلمان ونقابيين وكنائسيين ومسلمين يطالبون بتحسين سياسة أستراليا واعترافها بدولة فلسطين، ما لم نأخذ في الحسبان آلاف الرسائل والعرائض الأخرى التي ترسلها تجمعات ومنظمات وأفراد إلى الحكومة والوزراء وأعضاء البرلمان بهذا الخصوص.

كما اعترف سفير إسرائيل في مقابلة مع جريدة أخبار اليهود الأسترالية بتاريخ 13 آب/ أغسطس 1993، بما يعبر عنه الرأي العام الأسترالي، وبما يكمن فيه تعاطفه، عندما قال: «من بين كل عشر رسائل تتسلمها السفارة واحدة فقط مؤيدة لإسرائيل»، علماً أن مسؤولين في وزارة الخارجية قد اعترفوا لي في حديث شخصي أن هذه النسبة نفسها من الرسائل المعارضة لإسرائيل تتسلمها أيضاً الوزارة ووزير الخارجية الأسترالي.

تأتي هذه المواقف الأسترالية المنحازة في الوقت الذي يقدم فيه الفلسطينيون والعرب التنازلات ومشروعات السلام، ويُبدون الليونة والانفتاح تجاه إسرائيل؛ لتشجيعها على الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتطبيق الاتفاقات والقرارات الدولية، والانسحاب السلمي من الأراضي العربية المحتلة، وفي الوقت الذي تبدي فيه إسرائيل الصلابة والتعنت، وتخترق الاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، والقوانين والشرائع الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، وتمارس العدوان المستمر ضد المواطنين العزل وبناء المستعمرات والحائط العنصري وهدم البيوت. وفي الوقت الذي تبدي فيه الحكومات العربية مواقف الود والصداقة تجاه أستراليا، وحرصها على تمتين العلاقات التجارية والاستثمارية بها، التي تضاعفت منذ خمس سنوات. أضف إلى ذلك أنه عبر تاريخ علاقات الدول العربية الأسترالية، لم تصدر أي دولة عربية مواقف معادية أو مضرة بمصالح أستراليا.

فمن المفترض والمتوقع أن يدفع كل ذلك الحكومة الأسترالية إلى أن تتقدم في مواقفها وسياستها، وأن تشجع المواقف العربية وتقدرها، لا أن

تتراجع وتشجع التصلب والخروقات الإسرائيلية. كما أن هذه المواقف الأسترالية تتعارض والقيم التي تتفاخر بها من حضارة وديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، لا، بل تتعارض أيضاً ومصالحها الاستراتيجية، التي تقر فيها أن «السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هما في مصلحة أستراليا الاستراتيجية»، وبناءً على ذلك تسوغ اشتراكها في الحرب ضد العراق؛ لأنه أخل - كما تقول - باستقرار الشرق الأوسط. ألا تقوم إسرائيل باحتلالها فلسطين وأراضي عربية أخرى، وعدوانها المستمر، بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط؟ لماذا - إذاً - هذه المواقف المزدوجة، بالمقارنة ومواقفها تجاه دول أخرى، إلى الحد الذي تقوم فيه بإغلاق السفارات، وممارسة الحصار الاقتصادي، بل تشن الحروب؟

ولماذا هذه المواقف الأسترالية المعادية للحقوق والمصالح العربية، والإصرار على تبني المواقف المنحازة إلى إسرائيل والمتحالفة وإياها بكل ما تمثله من احتلال وعدوان وعنصرية وجرائم حرب؛ هذه المواقف التي لا تخدم مصالح أستراليا وعلاقاتها بالدول العربية، ولا تساعد على تحقيق العدل والسلام في الشرق الأوسط وفي العالم؟

دوافع الانحياز الأسترالي الرئيسية إلى جانب إسرائيل

إن الدوافع الرئيسية وراء هذا التحيز في الموقف الأسترالي، يمكن حصرها بشكل رئيسي في الآتي:

1. الاهتمام الإسرائيلي والاهتمام الأمريكي بمواقف أستراليا ومُطالبتها بتبني المواقف الإسرائيلية والأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

والضغط الداخلي للوبي تدعمه إسرائيل؛ فبالرغم من التحيز الكبير في السياسة، والمواقف الأسترالية إلى إسرائيل، وبرغم تحالفها والولايات المتحدة الأمريكية، شكلت إسرائيل اللوبي الذي تنسق وإياه وتدعمه بسخاء، بشكل مباشر ومن خلال رجال الأعمال اليهود، بما لا يقل عن خمسة ملايين دولار سنوياً؛ لخدمة مصالحها وللحفاظ على هذا التحيز الذي يعود الفضل إليه في التأثير على القرار الأسترالي عبر السنين.

2. تقديم اللوبي الإسرائيلي ما يقارب ثلاثة ملايين دولار أسترالي تبرعات للحملات الانتخابية كل ثلاث سنوات للحزبين الرئيسيين حزب الأحرار وحزب العمال، بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال المؤسسات ورجال الأعمال اليهود. مقابل تفاهمات وشروط غير مكتوبة، تتمحور حول تبني الحزبين سياسة تدعم إسرائيل، وأن يكون ملف الشرق الأوسط من مسؤولية رئيس الوزراء ورئيس المعارضة وليس في يد وزراء الخارجية، وأن يتبنى كلا الحزبين موقفاً موحداً يدعم إسرائيل، ولا ينتقدها.

3. كون التعاطف وإسرائيل لدى بعض الناس يتصف بأنه نسبي، إما بدافع ديني، وخصوصاً لدى كنائس متشددة، أو بدافع عرقي، مادام اليهود جزءاً من الشعوب الغربية، أو بدافع عنصري معاد للعرب والمسلمين، وبعضه الآخر من منطلق الشعور بالذنب والتكفير عن الجرائم التي ارتكبتها الكنيسة والغرب بشكل عام والألمان بشكل خاص، ضد اليهود.

4. توافر لامبالاة عربية تجاه المواقف السياسية الأسترالية، وعدم ممارسة أي ضغط عليها، وفصل التجارة عن السياسة، في الوقت الذي تُسَخِّر

فيه جميع دول العالم، ومنها أستراليا، علاقاتها التجارية لخدمة مصالحها السياسية والقومية مقابل كل ما سبق، وهذا سبب آخر لهذا الانحياز. وبرغم هذا الانحياز الأسترالي ونشاط اللوبي الإسرائيلي الذي يقود حملة التشويه والتحريض ضد العرب والمسلمين، لا تُعطي أي دولة عربية أستراليا ومواقفها الاهتمام، كما لا يوجد لأي منها لوبي فعال يعمل ويحافظ على مصالحها ويصحح صورتها لدى الرأي العام، وبذلك ينفرد اللوبي الإسرائيلي بالساحة الأسترالية.

لماذا يجب على الدول العربية أن تعطي أهمية لأستراليا؟

هناك الكثير من الأسباب التي تقع في صلب مصلحة الدول العربية، وخصوصاً تلك التي ترتبط بها من خلال مصالح تجارية، وتستثمر فيها أموالاً كبيرة، حتى تعير أستراليا الأهمية والانتباه، أو ضمان انتهاج سياسة أسترالية صديقة بشكل حقيقي لا دعائي مع العرب (فالحكمة تقول: إنك لا تضمن الأمان لأموالك عند من يعاديك)؛ ومن هذه الأسباب:

1. صعودها الدولي بوصفها إحدى الدول الرئيسية المتوسطة الحجم في منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادي، وأكثرها غنى وتقدماً واستقراراً ونمواً اقتصادياً. وتزايد الدور الذي تلعبه، وتأثيرها على دول جنوب المحيط الهادي ودول جنوب شرق آسيا. فبينما تأتي أستراليا في المرتبة 53 من حيث عدد السكان في العالم، فإن ترتيبها هو 13 من حيث حجمها الاقتصادي.

2. التبادل التجاري الكبير والدول العربية، وتزايد توجه رأس المال العربي للاستثمار فيها، وتزايد أعداد الطلبة العرب الذين يتوجهون للدراسة في جامعاتها ومعاهدها.

3. مشاركتها في جميع الحروب الدولية على الأراضي العربية، ومد إسرائيل بالدعم السياسي والاستخباري ضد الدول العربية، والانحياز الكبير في سياستها الشرق أوسطية إلى جانب إسرائيل، وكون الكثير من القرارات الدولية المنحازة إلى جانب إسرائيل بدأت من أستراليا؛ مثل: القرار الذي طالب الأمم المتحدة بإلغاء القرار الذي يعد الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وقرار تقسيم فلسطين الذي لعبت فيه دوراً رئيسياً.

4. كونها القاعدة والمركز الرئيسي لنشاط اللوبي الإسرائيلي في منطقة دول جنوب المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، ضد حقوق العرب والمسلمين وتشويه صورتهم وشخصيتهم، والتحريض ضدهم أولاً، وعدم وجود لوبي عربي يقوم بالدفاع عن الحقوق والشخصية والحضارة العربية ثانياً.

5. كونها أحد الحلفاء الرئيسيين مع الولايات المتحدة الأمريكية، في محور الدول الأنجلوسكسونية التي تعد على أصابع اليد الواحدة، هذا الحلف الذي يتزعم هو نفسه عالمياً، تشجيع العدوان والاحتلال الإسرائيليين وحمايتهما؛ لذلك فإن التأثير على أستراليا، وكسبها لكي تكون إلى جانب العدالة والقوانين والشرائع الدولية في الصراع العربي-الإسرائيلي، لن يكونا نصراً مهماً للعدل والسلام في الشرق الأوسط فحسب، بل سوف يكون لهما أكبر الأثر أيضاً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودول المحور الأنجلوسكسوني؛ لتعديل سياستها الشرق أوسطية، ومطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها الأراضي العربية واعترافها بالحقوق الشرعية

للشعب العربي الفلسطيني. ففي نهاية المطاف لن ترضى الولايات المتحدة الأمريكية أن تعزل نفسها كلياً عن المجتمع الدولي من أجل إسرائيل.

السؤالان الآخران هما: هل يمكن التأثير في السياسة الأسترالية وجعلها أكثر نزاهة واعتدالاً تجاه القضايا العربية؟ وهل يمكن تقليص نفوذ اللوبي الإسرائيلي فيها؟ الجواب حتماً هو بالإيجاب؛ للعوامل التي تم ذكرها من ناحية الصوت الانتخابي، والعلاقات التجارية، وشذوذ الحكومة والمعارضة عن القيم الأسترالية والقوانين الدولية، والحق والقانون الدولي الذي هو إلى جانب العرب. ولكن هذا التغيير لن يأتي إلينا طوعاً، فهو بحاجة إلى توظيف الإمكانيات، والاهتمام، والعمل الجاد.

نبذة عن المحاضر

علي القزق هو مؤسس مجلس الشؤون الأسترالية ـ العربية ومديره العـام، والمدير العام لشركة ساوثيرن لينك إنترناشيونال، وهي شركة للعلاقات العامة والبحوث والاستشارات. وقـد عمـل في الـسابق دبلوماسـياً فلـسطينياً رفيـع المستوى في أستراليا مدة خمسة وعشرين عاماً، أسس خلالها البعثة الدبلوماسـية الفلسطينية في أسـتراليا، وكـان رئيـساً للوفـد الفلـسطيني العـام إلى أسـتراليا، ونيوزيلندة، وجنوب المحيط الهادي (1980 – 2006)، كما كان سفيراً غير مقيم لفلسطين في بابوا نيو غينيا (1994 – 2006)، وسـفيراً غـير مقـيم لفلـسطين في جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية (2003 – 2006)، وقد أسـهمت جهـوده خلال هذه الفترة في الحصول على اعتراف عدد من دول جنوب المحيط الهـادي بدولة فلسطين، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها.

أسس القزق صـحيفة *Free Palestine* (1979 – 1990) في أسـتراليا، وكان ناشرهـا والمحـرر المـشارك فيهـا، كـما كـان النـاشر والمحـرر لسلـسلة *Background Briefing* (1987–1993)، وقد نـشر كتـاب **قـضية القـدس** (1997)، وكان يكتب أيضاً المداخلة الفلسطينية في *Encyclopaedia of the Australian People* (**موسوعة الـشعب الأسـترالي**)، كـما نظـم عـدداً مـن المعارض السياسية والثقافية الفلسطينية عبر أستراليا.

كـان الـسيد القـزق مؤسـساً وعـضواً في عـدد مـن جماعـات المجتمـع الفلسطينية، بما في ذلك حملة حقوق الإنسان الفلسطينية في عدد من الولايات الأسـترالية والمـدن الرئيـسية في نيوزيلنـدة، وجماعـات أصـدقاء فلـسطين البرلمانيين، التي انتشرت في الولايات الأسترالية وفي نيوزيلندة.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدويت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الإستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

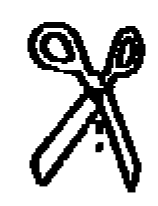
د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق



قسيمة اشتراك في سلسله

«محاضرات الإمارات»

الاسم :

المؤسسة :

العنوان :

ص.ب : المدينة :

الرمز البريدي :

الدولة :

هاتف : فاكس :

البريد الإلكتروني :

بدء الاشتراك: (من العدد: إلى العدد:)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتعطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

940
56
237
0633660

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-900-2

9 789948 009009